الأمم المتحدة S/PV.5108

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١٠٨**

الإثنين، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-20294 (A)

0520294

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن التعازي والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على ضحايا كارثة تسونامي في المحيط الهندي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب باسم مجلس الأمن عن عميق تعاطفنا وتعازينا للحكومات والشعوب المتضررة جراء الزلزال البالغ الشدة الذي ضرب الساحل الغربي شمال سومطرة، إندونيسيا، يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، والذي تسبب في ظاهرة تسونامي المأساوية التي انتقلت إلى المناطق المجاورة من المحيط الهندي. ولقي أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص حتفهم، من بينهم سائحون ينتمون إلى عدد كبير من البلدان، وأصيب وشُرِّد عدد كبير آخر من الأشخاص.

أدعو الأعضاء إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على من فقدوا أرواحهم بصورة مأساوية إبان تلك الكارثة التي لم يسبق لها مثيل.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وشكر الأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حيث أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة والأمانة العامة عن أطيب التمنيات بعام سعيد ومثمر.

لقد بدأت الأرجنتين ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وخلال الشهر الأول من عضويتنا، ها نحن نتبوأ رئاسة هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة. ونتعهد بالاضطلاع بهذه المسؤولية الفريدة بالتزام متجدد بعمل الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه ويُمثل الميثاق.

وفي نفس الوقت، يسعدني إذ أترأس الجلسة الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٥، أن أرحب بالأعضاء الجدد الآخرين: جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، اليابان، اليونان. ونحن جميعا نتطلع بثقة إلى مشاركتهم في أعمال المجلس. فخبرتهم وحكمتهم ستوفران مساعدة قيمة في اضطلاع المجلس بمسؤولياته الجمة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم – إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، شيلي – على إسهاماتهم الهامة في أعمال المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم المجلس، أود أن أشيد إشادة بالغة بسعادة السيد عبد الله بعلي، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسيد بعلي على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهيدي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أرنو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أحيط المجلس علما في هذا الوقت المبكر بالتطورات في أفغانستان وبخططنا بالنسبة للشهور القادمة. ومما يبعث على الارتياح البالغ أن المجلس قد أدرج أفغانستان باعتبارها أحد مواضيع المناقشة ذات الأولوية المتقدمة في جدول أعمال هذه السنة. فالانتخابات الرئاسية التي جرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وتعيين الحكومة مؤخرا قد جلبتا معهما زخما جديدا في عملية السلام الأفغانية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للأفغان وأيضا بالنسبة لنا كمجتمع دولي أن تغتنم هذه الظروف لدفع جدول أعمال بون بكل قوة إلى الأمام وأن نحقق الأهداف العريضة للعملية الانتقالية، قدر الإمكان، هذا العام.

وكما يعلم المجلس، ففي يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدى الرئيس كرزاي ونائبا الرئيس اليمين القانونية. وقبل التنصيب وبعده، أجرى الرئيس مشاورات مطولة بشأن تشكيل حكومته. وكانت هذه مهمة معقدة. فمن جهة، كان لا بد من زيادة عدد الأشخاص المحترفين المؤهلين لقيادة الوزارات – وهو شرط ضمني في الدستور الجديد ومطلب شعبي قوي – ومن جهة أخرى، ثمة حاجة إلى ضمان تمثيل سياسي وعرقي مناسب.

وقد أعلنت نتيجة تلك المشاورات يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وتشكيل مجلس الوزراء المكون من ٢٧ عضوا يفي بمتطلبات الدستور الأفغاني بالفعل. وجميع الوزراء يتمتعون بتعليم عال ولا يحملون إلا الجنسية الأفغانية. كما أن المجلس يعكس التكوين العرقي للبلد بدرجة كبيرة، إذ يضم عشرة أعضاء من الباشتون، وثمانية من الطاجيك، وخمسة من الهازارا، واثنين من الأوزبك، وواحدا من التركمان وواحدا من البالوخ. كما يضم مجلس الوزراء ثلاث سيدات، من بينهن السيدة مسعودة جلال، المرشحة الرئاسية الوحيدة.

وبالطبع لن يفلت تشكيل مجلس الوزراء من انتقادات هذا الطرف أو ذاك. ولكن المشاورات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع الأطراف السياسية وممثلي المجتمع المدني والطوائف في مختلف المناطق تدل على أن أغلبية الأفغان ترحب بتشكيلة مجلس الوزراء الجديد وترى أنه مؤشر على الطابع الوطني المتزايد للحكومة الأفغانية. ويتناقض ذلك مع ردة فعل الرأي العام الخافتة – التي كانت تترع أحيانا إلى الانتقاد – بعد انعقاد

الاجتماع الطارئ لمجلس لويا جيرغا، الذي نظر إليه كثيرون على أنه كان شديد التأثر بالاعتبارات الحزبية وأنه ضيع فرصة إقامة حكومة مركزية ذات تمثيل حقيقي. ولا شك في أن هذه الثقة الموضوعة في المجلس الوزاري الجديد ستزيد سلطة الحكومة وفعاليتها خلال معالجتها لبعض المهام المعقدة والملحة والصعبة للغاية المدرجة في جدول الأعمال الوطني، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية وبرلمانية هذا العام، وتوسيع نطاق نزع السلاح والتسريح، وجهود مكافحة المخدرات.

أود أن أتطرق إلى المهمة الأولى من تلك المهام. يتذكر المجلس أنه، وبعد موافقته، قررت اللجنة الانتخابية العام الماضي تقسيم العملية الانتخابية إلى عمليتين وأفادت بأن الانتخابات البرلمانية ستُجرى في الشهر الأفغاني صاور عام ١٣٨٣ – بين ٢١ نيسان/أبريل و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وكانت هناك طائفة من الاعتبارات وراء ذلك القرار. يتعلق أحدها بالشروط الإدارية المسبقة التي لم تتم تلبيتها في الوقت المحدد. ويتعلق اعتبار آخر بضرورة تحقيق المزيد من نزع السلاح وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية لانتخابات حرة وشفافة، لا سيما على صعيدي الأقاليم والمقاطعات حيث كانت العسكرة التي خلّفتها عقود من الحرب الأهلية ستلحق الضرر على الأرجح بالعملية الانتخابية وتشوهها. وشعرنا أيضا نحن واللجنة الانتخابية معا بأنه نظرا لعدم وجود أي تقليد انتخابي أو ممارسة انتخابية في أفغانستان فإن الانتخابات الرئاسية الأبسط نسبيا من شأنها أن تخدم تماما جميع الأطراف المشاركة في الانتخابات باعتبارها تجربة تحضيرية لمجموعة الانتخابات الأكثر تعقيدا التي تنطوي عليها العملية البرلمانية. وفي ذلك الصدد، فإن جميع المنظمات المراقبة – الدولية والمحلية – قد أصدرت توصيات مفيدة تؤخذ حاليا بعين الاعتبار في الإعدادات الجارية للانتخابات المقبلة.

وبؤرة التركيز في تلك الاستعدادات هي إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة التي دعا الدستور إليها. ويعطي تعيين هذه اللجنة، الذي يندرج ضمن السلطات الرئاسية، الفرصة للاستفادة من بعض الدروس المستخلصة من الانتخابات الرئاسية، خاصة الحاجة إلى تشاور أوثق مع العدد الكبير من الأحزاب السياسية الجديدة – حوالي ٥٠ حزبا – التي تم تسجيلها منذ العام الماضي والتي تحتاج إلى بناء المزيد من الثقة بعمل السلطة الانتخابية. وما فتئنا في الأسابيع القليلة الماضية نعمل مع مكتب الرئيس للوقوف على آراء وتوصيات الأحزاب السياسية وزعماء الطوائف بشأن ذلك الموضوع، ويمكننا أن نتوقع تعيين اللجنة الجديدة في المستقبل القريب جدا.

وبالإضافة إلى إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، نتوقع أن تشهد الانتخابات البرلمانية تعزيزا لدور الأفغان طوال فترة تلك العملية. وسيكون الأمر كذلك بالنسبة لتنظيم الانتخابات، حيث أبلى الموظفون الأفغان بلاء حسنا خلال الانتخابات الرئاسية. وسيكون الأمر كذلك أيضا بالنسبة للمراقبة المحلية والأحزاب السياسية. وفي الحقيقة، ستنقل الانتخابات المحلية في غضون أشهر قليلة المنافسة الانتخابية إلى العديد من أنحاء البلد التي ليس من المرجح أن يصل إليها بسهولة المراقبون الدوليون. وبالتالي سيتحمل المراقبون المحليون ومراقبو الأحزاب قدرا كبيرا من المسؤولية عن ضمان نزاهة الانتخابات المحلية ومصداقيتها. ومن هذا المنظور، كانت الانتخابات الرئاسية بداية واعدة. ولذلك نتوقع أن يؤدي توظيف وتدريب أولئك المراقبين دورا رئيسيا في ضمان استقامة العملية الانتخابية المقبلة.

ومن أجل الوفاء بالموعد المحدد في نيسان/أبريل – أيار/مايو، يتعين على الحكومة والسلطات الانتخابية أن تتخذ عددا من القرارات بشأن مشاركة اللاجئين والبدو؛ وتعيين حدود المقاطعات؛ وتحديد أعداد سكان كل إقليم؛ وإعداد

قوائم الناخبين؛ وتنقيح قانون الانتخابات. وأكثر هذه القرارات إلحاحا يتعلق بتحديد المقاطعات التي تنتمي إليها المستوطنات السكانية، وهذه مهمة يجب إتمامها وفقا لقانون الانتخابات خلال الإطار الزمني المتفق عليه، وبالتالي يجب الانتهاء من تعيين حدود المقاطعات في غضون الأسبوعين المقبلين على أكثر تقدير. ولقد أشارت وزارة الداخلية، التي تقود تلك العملية، إلى إحراز تقدم جيد، ويؤمل أن تُتخذ قريبا قرارات بهذا الشأن.

والتشريع الهام الذي ما زال منتظرا يتعلق بسلطات المجالس المحلية التي ستُنتخب مع انتخاب ممثلي المجلس النيابي. وإنشاء هيئات منتخبة على صعيدي المحليات والأقاليم ابتكار في النظام السياسي الأفغاني جاء به الدستور الجديد. ويجب تحديد مهام تلك الهيئات بالنسبة للهياكل الإدارية الحالية قبل الانتخابات بوقت كاف. وكانت البعثة الموفدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بالحكم المحلي، التي زارت أفغانستان الشهر الماضي، قد أوصت بنهج تدريجي لتمكين تلك الهيئات. وبشكل أكثر تحديدا، اقترحت البعثة إعطاء تلك الهيئات دورا استشاريا على الصعيد المحلي للهيئة التنفيذية. ولا بد من إجراء مشاورات إضافية بشأن تلك المسألة قبل إصدار التشريع.

كما قلت، يجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية المعقدة لاستكمالها في الموعد المحدد في نيسان/أبريل- أيار/مايو، وسيتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة أن تتخذ قرارا نهائيا بشأن موعد الانتخابات في الأسابيع القليلة المقبلة. ويتفق الزعماء السياسيون وممثلو المجتمع الدولي على أنه ينبغي اختصار الفترة الفاصلة بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى الحد الأدنى، ولكنهم نوهوا أيضا بأنه لا يجوز إجراء ذلك على حساب إجراء انتخابات جيدة التنظيم وشفافة ويُتاح فيها الوقت الكافي لتلبية المتطلبات التقنية والسياسية بالشكل اللائق.

وبالنسبة لإدارة العمليات الانتخابية، فلقد عملنا على ترشيد الدعم الدولي بغية الاستفادة من مواطن القوة المعروفة لكل شريك دولي. فسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإشراف على إدارة الصندوق الاستئماني والعلاقات مع المانحين، بالإضافة إلى الإسهام في دعم مراقبة الانتخابات. ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي أثبت مرونته في أمور الإدارة والسوقيات، سيكون الوكالة المنفذة لكل بنود الميزانية.

وينقلني ذلك إلى الأمر الهام جدا المتمثل في التمويل المطلوب لإجراء انتخابات عام ٢٠٠٥. وبحسب الموعد الذي ستُجرى فيه، من المقدر أن تكون هناك حاجة إلى ما بين ١٢٠ مليون و ١٣٠ مليون دولار لتغطية نفقات الانتخابات الثلاثة. وإذا قررت الحكومة إجراء انتخابات خارج البلد في إيران وباكستان، سيكون من الضروري إضافة ٣٠ مليون دولار أخرى على ذلك المبلغ المقدر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طريقه إلى استكمال حسابات تسجيل الناخبين ومشاريع الانتخابات الرئاسية. وما أن يتم استكمالها، ستُخصص الأموال المتبقية للانتخابات البرلمانية. وسنوجه نداءات إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم بقية التمويل اللازم حالما يحدد موعد الانتخابات، حيث أن الأطر الزمنية المختلفة، كما قلت، تحتاج إلى ميزانيات مختلفة.

وينبغي أن أضيف أنه، من وجهة نظر عملية، يُنتظر لإجراءات انتخابات عام ٢٠٠٥ أن تتطابق بشكل وثيق مع إجراءات انتخابات عام ٢٠٠٤. فمواقع وأعداد مراكز الاقتراع – التي تبلغ ٠٠٠ ٢٥ مركز – استند فيها إلى أرقام ومقترحات المجتمعات المحلية. ولذلك لا يوجد ما يستدعي تغيير تلك المعايير الأساسية. وبالمثل، سيتم تكرار الترتيبات السوقية لنشر الموظفين والمواد، في المقام الأول، بمعاونة القوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحالف.

وبالانتقال إلى المسألة الأمنية، ستزداد أهمية انتشار الجيش الوطني والشرطة المحترفة بالنسبة للانتخابات البرلمانية، التي سيكون من الضروري تأمين ٤٠٠ دائرة انتخابية لها. ويسعدني أن أبلغكم بأن الجيش الوطني الأفغاني، الذي يتألف حاليا من ٢٨ كتيبة – أي أن قوامه حوالي ٠٠٠ ١٧ جندي – من المنتظر أن يزداد حجمه إلى ٣٢ كتيبة قبل نيسان/أبريل وإلى ٣٩ كتيبة قبل تموز/يوليه. ومن المنتظر أيضا لحجم الشرطة الوطنية الأفغانية بعد إصلاحها وتدريبها أن يزداد من حوالي ٠٠٠ ٣٠ فرد حاليا إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٧ قبل نيسان/أبريل وأكثر من ٠٠٠ ٤٥ قبل تموز/يوليه.

ورغم أن الشرطة والجيش الأفغانيين سيقومان بدور رئيسي في انتخابات عام ٢٠٠٥، كما فعلا في انتخابات عام ٢٠٠٤، ستظل القوات الدولية لا غنى عنها في توفير الأمن ودعم الوكالات الوطنية. ولقد عرضت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والتحالف دعمهما الكامل للانتخابات المقبلة وأشارا إلى أن المطلب الأكثر إلحاحا هو وضع إطار زمني للانتخابات في أقرب وقت ممكن بغية تمكينها من تكييف خططها.

وأخيرا، لا بد أن نضع نصب أعيننا نوع التحديات الأمنية التي ستواجهها الأمم المتحدة ذاتها. ولئن كان اختطاف ثلاثة موظفين انتخابيين تابعين للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر قد انتهى بسلام – وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الحكومات التي شاركت مشاركة كبيرة جدا في الإفراج عنهم – ولئن كانت البيئة الأمنية الشاملة قد أظهرت بوادر تحسن في الأسابيع الأخيرة، فإن اختطاف وقتل موظف متعاقد من الباطن مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر يشكل تذكرة باحتمال إمكانية أن يحدث مرة أخرى استهداف الموظفين الدوليين، وربما يصبح أمرا روتينيا بقدر أكبر حينما يتحسن الطقس مع نهاية الشتاء وتصبح حركة القوات المعادية للحكومة أكثرا يسرا.

ولا بد أن تعالج هذه المسألة بطريقة شاملة. وقد تصدى الفريق القطري للأمم المتحدة لهذه المشكلة من خلال إجراء تقييم أمني شامل. والاستنتاجات الشاملة لهذا التقييم هي أن الحالة الأمنية تبقى متنوعة جدا في مختلف أجزاء البلد؛ وأنه يجب اتخاذ تدابير كافية توفر لوكالات الأمم المتحدة والعمليات الانتخابية إمكانية الوصول إلى المناطق المعرضة للخطر؛ وأنه ينبغي أن تمكننا المراعاة الصارمة للحد الأدنى من المعايير الأمنية التشغيلية، التي مكنت الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها في عام ٢٠٠٤، من العمل بالطريقة نفسها مرة أخرى في عام ٢٠٠٥.

أود أن أنتقل الآن إلى التطورات في المجالات الأخرى التي ستؤثر على البيئة التي ستجرى فيها الانتخابات.

إن المجلس يدرك جيدا حقيقة أن صناعة المخدرات والفساد المرافق لها يشكلان الآن أحد أكبر التهديدات لبناء دولة أفغانية فعالة وديمقراطية ولتحقيق السلام والاستقرار الطويلي الأجل في البلد. وتبقى زراعة الأفيون أحد أكبر مصادر الدخل غير القانوني وتعمل على دعم جداول الأعمال الإجرامية وأطماع الفصائل التي ترمي إلى تقويض الحكومة المركزية.

وأحد أكثر جوانب صناعة المخدرات إثارة للقلق هو مدى اعتماد الاقتصاد الأفغاني، وبالتالي، السكان الآن عليها. واقتصاد الأفيون، الذي قدرت قيمته في عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٢,٨ بلايين دولار، يشكل الآن حوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. ويقدر أنه، في عام ٢٠٠٤، كانت ٠٠٠ ٣٥٦ أسرة تشارك في زراعة الأفيون والخشخاش – بزيادة ٣٥ في المائة من عام ٢٠٠٣. كما أن

زراعة الخشخاش انتشرت إلى ٣٤ مقاطعة وتغطي الآن ٥٦ في المائة من إجمالي الأرض المزروعة.

وأبدت الحكومة المركزية التزاما بالتصدي للمشكلة. ونحن نرحب بإنشاء وزارة جديدة لمكافحة المخدرات مؤخرا، كما نرحب بعقد الرئيس كرزاي في كانون الأول/ديسمبر مؤتمرا وطنيا لمكافحة المخدرات، حضره المحافظون ورؤساء الإدارات المحلية للشرطة وشيوخ القبائل من جميع أنحاء البلد والوزارات المعنية وممثلو البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتكلم الرئيس كرزاي بشكل قوي عن الحاجة إلى القضاء على مشكلة المخدرات في أفغانستان، محذرا من أن أفغانستان يمكن أن تصبح بسهولة دولة منبوذة إذا لم تنجح جهود مكافحة المخدرات. ومنذ تلك المناسبة، دأبت أعداد كبيرة من المزارعين في الشرق والجنوب على استبدال زراعة الأفيون بزراعة القمح. وذلك يشكل، بطبيعة الحال، تطورا جديرا بالترحيب، بالرغم من أن مدى تأثير تلك المبادرات في إنتاج الأفيون لا يمكن تحديده إلا خلال شهر الحصاد، في نيسان/أبريل.

وفي المؤتمر الوطني نفسه الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الحكومة بشكل رسمي البرنامج الوطني للقضاء على المخدرات، الذي من المقرر أن يركز على سبع مقاطعات رئيسية على نحو متداخل حتى تموز/يوليه ٢٠٠٥. وسيشمل البرنامج الوطني توفير أسباب المعيشة البديلة لمزارعي الخشخاش، وتوسيع إنفاذ قانون مكافحة المخدرات وتنفيذ تشريعات مراقبة المخدرات وإنشاء مؤسسات فعالة وإدخال برامج ترمي إلى منع المخدرات وإلى علاج المدمنين. كما أن برامج يقودها المحافظون ستنفذ في مقاطعات أخرى.

وبغية موازنة التأثير السلبي المحتمل لمبادرات القضاء على المخدرات، فإن الأمر الجوهري هو تعزيز برامج توفير أسباب المعيشة البديلة وتعريف المجتمعات المتأثرة بهذه البرامج. كما أن الأمر الأساسي هو أن تواصل الحكومة تطوير حملة الإعلام العام لمكافحة المخدرات وأن تنشر رسائلها من خلال القنوات التقليدية والمجتمعية.

لقد ذكرت في وقت سابق أن نزع السلاح والتسريح ما فتئا يشكلان اعتبارا رئيسيا في اتخاذ القرار بشأن تاريخ وطرائق إجراء الانتخابات. وفي الواقع، فإن الأمر الذي كان وما زال يشكل شاغلا مستمرا للأفغان هو أن الانتخابات ينبغي أن تجرى حينما يتم تهيئة بيئة سياسية سليمة من خلال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وينطبق ذلك الشاغل على نحو خاص على الانتخابات المحلية، حيث يمكن لشبكة من المصالح السياسية والجماعات المسلحة أن تشوه بقدر كبير العملية الانتخابية.

ويذكر مجلس الأمن أننا، في آخر إحاطة إعلامية قدمناها للمجلس بشأن أفغانستان قبل شهرين، أبلغنا بأنه تم نزع سلاح ٠٠٠ ٢٢ مقاتل سابق وأن ٧٥ في المائة من العدد الإجمالي للأسلحة الثقيلة في البلد قد تم جمعها. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه، منذ ذلك الوقت، أحرز تقدم كبير، خاصة في الأسابيع القليلة الماضية، في ظل اقتران تأثير زخم الانتخابات الرئاسية والعمل الجيد الذي أنجزته وزارة الدفاع والمجتمع الدولي بقيادة حكومة اليابان.

وحتى الآن، تم نزع سلاح ٠٠٠ ٣٣ من أفراد الميليشيات، ويكاد برنامج تجميع الأسلحة الثقيلة أن يكتمل. وجرى شطب أكثر من ٠٠٠ ٦٣ اسم من جدول الرواتب، الذي شمل، بقدر كبير، وحدات وهمية بدلا من قوات ميليشيا حقيقية. وبالنظر إلى المعدل الحقيقي لنزع السلاح مقارنة بالقوام الرسمي لقوات الميليشيا، يمكننا الآن أن نفترض أنه من الـ ٠٠٠ ٤٠ اسم المتبقية في القوائم الأصلية للميليشيا، لم يبق حقا سوى ٠٠٠ ٢٠ إلى ٠٠٠ ٣٠ يتعين

نزع سلاحهم. وإذا تمت المحافظة على زخم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإذا أزيلت العقبات المتبقية، يمكننا بالتالي أن نتوقع بشكل مناسب أن يستكمل نزع سلاح قوات الميليشيات الأفغانية وتسريحها وفقا للجدول المحدد في مؤتمر برلين العام الماضي – أي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ – مع استمرار أنشطة إعادة إدماج المسرحين إلى عام ٢٠٠٦.

وأدت إمكانية الوصول المحسنة إلى مخزونات كبيرة للأسلحة الثقيلة والذخائر في المناطق التي أعيقت فيها عمليات تجميع الأسلحة في السابق – وخاصة هيرات ومزار والشمال الغربي – إلى تسريع التقدم المحرز في هذا الجانب الهام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي جميع أنحاء أفغانستان، قام برنامج البدايات الأفغانية الجديدة – وهو برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – بتجميع وتعطيل ما يقرب من ٠٠٠ ٨ قطعة أسلحة ثقيلة حتى الآن. وذلك الرقم يتجاوز بشكل واسع العدد الإجمالي الذي أجريت بشأنه دراسات استقصائية للأسلحة الثقيلة الصالحة للعمل والتي يمكن تصليحها في البلد، المقدرة أصلا بـ ٠٠٠ ٤ قطعة تقريبا. واكتمل تجميع الأسلحة في الشرق والجنوب الشرقي والجنوب والشمال الغربي والمرتفعات الوسطى.

وتم الوصول أيضا إلى مخزونات كبيرة للذخائر في المناطق التي لم يكن في وسع أنشطة نزع السلاح الوصول إليها في السابق. كما أن تلك المخزونات أثبتت أنها أكبر بكثير وفي معظم الأحيان أخطر مما كان متوقعا وتمثل تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتخلص منها أو تخزينها لأغراض إعادة استعمال الجيش الوطني الأفغاني لها. وعكفت وزارة الدفاع، بدعم من المجتمع الدولي بقيادة كندا، على الاضطلاع بالمهمة المعقدة لإدارة الذخائر التي تم اكتشافها. وبدأت دراسة استقصائية للذخائر في مزار الشريف وهيرات، الموقعين اللذين يعتبر أنه يوجد بهما أكثر المخزونات الكبيرة.

ومن المهم أن نلاحظ أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كان ناجحا على نحو خاص في شمال أفغانستان. وأسفر الشرط الوارد في قانون الأحزاب السياسية الجديد بأن الوحدات التي لها صلات بالمنظمات السياسية لا بد أن تمتثل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل إمكانية تسجيل أي منظمة سياسية في نزع كبير للسلاح في تلك المنطقة. وعلى نحو خاص، فإن جميع الفرق العسكرية الخاضعة لسيطرة الجنرال دوستم بدأت الآن بشكل عملي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المأمول أن يسهم نزع السلاح الواسع في تحقيق الاستقرار في منطقة ظلت معرضة على نحو خاص لخطر الصراع بين الفصائل خلال السنوات الثلاث الماضية.

واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لكي أنوه بأهمية تزويد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالموارد الكافية. وما لم توفر لمبادرة البدايات الأفغانية الجديدة أموال جديدة لتغطية تكلفة إدارة برنامج معقد لنزع السلاح، فإن البرنامج سيعاني من حالات تأخير، والزخم الذي تولد بإجراء الانتخابات الرئاسية يمكن أن يضيع.

وأود أن أضيف نقطة هامة واحدة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فمنذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٣، لم يركز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى الآن سوى على قوات الميليشيا التابعة رسميا إلى وزارة الدفاع. وبينما يحرز هذا البرنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدما جيدا، فإن عددا كبيرا من القوات غير النظامية المتنوعة لم تدرج في البرنامج وما زالت منتشرة في جميع أنحاء البلد.

وبعض من تلك القوات – وليس جميعها – تعد من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء معينة من البلد، وكثيرا ما ترتبط أنشطتها بزراعة المخدرات والاتجار بها. وبغية تهيئة بيئة آمنة لإجراء انتخابات برلمانية، فإن على الحكومة الجديدة أن تتصدى، بدعم من المجتمع الدولي، لمشكلة الميليشيات غير المنظمة كمسألة ذات أولوية.

وكما يدرك المجلس جيدا، إن توطيد السلام يمكن أن يعني أشياء مختلفة في بلدان مختلفة. وفي حالة أفغانستان، يسود منذ اتفاق بون توافق آراء دولي على أن الرد الرئيسي على تحديات الإرهاب والانشقاق وصناعة المخدرات يكمن في بناء حكومة قوية وفعالة ومتوازنة وتمثيلية قادرة على تنفيذ رغبة الأغلبية الساحقة من الأفغان في أن يعيشوا في سلام في ظل القانون، وأن يتمتعوا بالحماية من التطرف والعنف ومن الانقسامات السياسية والعرقية التي غذت صراعات العقدين المنصرمين.

وقد أظهرت الانتخابات الرئاسية في العام الماضي العزم الذي تقبّل به الأفغان تلك الرؤية. والفشل المتكرر للمتطرفين في إخراج العملية الانتخابية عن مسارها، المقرون بأداء أفضل لقوات الأمن، يشير اليوم إلى أن من المحتمل أن يصبح التحسن الحالي في مجمل الحالة الأمنية دائميا. ولن يهيئ المزيد من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بيئة أفضل للانتخابات المقبلة فحسب، بل أيضا للتوسع في الإدارة المدنية والإعمار واستعادة سيادة القانون.

وبرأينا، فإن هذا التقدم نحو هدف إنشاء دولة أفغانية فعالة يفتح آفاقا حقيقية فعلا. ولكن ذلك يجب أن لا يكون سببا للتراخي من جانب المجتمع الدولي – بل على العكس – لأن هذا التقدم مرهون بمستويات عليا من المساعدة الدولية العسكرية والاقتصادية والسياسية المستمرة، ولأن اقتصاد المخدرات يشكل الآن تحديا مميزا لبناء الدولة في أفغانستان، وإن السيطرة عليه ستتطلب جهودا إضافية لا من جانب الأفغان فحسب، بل من جانب المجتمع الدولي أيضا.

اسمحوا لي أن أختتم بمناشدة مجلس الأمن أن يواصل توفير زعامة قوية للمجتمع الدولي، خلال عام ٢٠٠٥، دعما لعملية السلام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد آرنو على المعلومات التي زودنا بها.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى عقد مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.